

دور الحوكمة في معالجة المخاطر المصرفية

بوعبيدة شريفة - جامعة البلدية 2
محمد يــــدو - جامعة البلدية 2

الملخص:

عرفت الصناعة المصرفية تطورات سريعة عكست مدى أهميتها حيث أصبحت مكوناتها تشكل اليوم اكبر صناعة في العالم ، فهي تحتل مكانة هامة في جميع المجالات وخاصة المجال الاقتصادي وهذا اعتبارا لدورها الهام في التنمية على وجه شامل ، فقد أصبحت الاقتصاديات الحديثة ترى فيها قطاعا استراتيجيا وموردا دائما وقد صاحب ذلك محاولة العديد من الدول النهوض بالقطاع المصرفي من خلال التسهيلات الإدارية والقانونية وتكثيف الجهود من اجل زيادة تفعيل سلامة القطاع المالي والمصرفي من خلال العمل على إدارة المخاطر المصرفية وجعلها في مستوى تطلعات صانعي القرارات ، ولتحقيق هذا الغرض وجب الاعتماد على الحوكمة المصرفية كآلية فعالة للتصدي لمختلف المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة المؤسسية ،الحوكمة المصرفية ،المخاطر المصرفية .

résumé:

Le rôle de la gouvernance dans le traitement des risques bancaires l'industrie bancaire a connu des développements rapides qui ont reflété son importance, et qui sont devenus par la suite des composantes qui constituent aujourd'hui la plus grande industrie dans le monde, car elle occupe une place importante dans tous les domaines, et en particulier dans le domaine économique, par cette considération de son rôle important dans le développement d'une manière globale, elle est devenue une des économies modernes et un secteur stratégique avec des ressources surs et continues , ce qui a poussé de nombreux pays a essayé de développer le secteur bancaire par le biais de facilités administratives et juridiques et d'intensifier les efforts pour accroître l'activation de la sécurité du secteur financier et bancaire en travaillant sur la gestion des risques de la banque et de les élever aux attentes des décideurs, et pour atteindre cet objectif ils doivent compter sur la gouvernance bancaire comme un mécanisme efficace pour répondre aux divers risques qui peuvent être rencontrés par les Services bancaires.

Les mots -clés : gouvernance d'entreprise. La gouvernance bancaire.
Les risques bancaires

مقدمة

تعد التطورات التي شهدتها العالم في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي وعلى رأسها التقدم التكنولوجي المذهل من أهم التغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة حيث عملت البنوك على تحديث خدماتها من خلال تكثيف الاستفادة من ارث تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر بما يتواءم والمتطلبات المعاصرة لمختلف شرائح العملاء ويحقق للبنك نموا في حجم عملياته وأرباحه من ناحية أخرى

تعتبر البنوك أحد أهم مصادر التمويل ضمن اقتصاديات دول العالم، خاصة الدول النامية التي لا تمتلك أسواق مالية نشطة، هذا ما يفرض ويحث عليها الإستعانة بالقطاع المصرفي من خلال حصولها على القروض المصرفية وذلك من أجل تمويل مختلف مشاريعها الإقتصادية.

ونظرا للمنافسة الشديدة التي يشهدها القطاع الإقتصادي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة والتي تسعى إلى بلوغ هدفها الأساسي وهو تحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

لا شك أن الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاضمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد اكتسب موضوع **دور الحوكمة في معالجة المخاطر المصرفية** أهمية متزايدة لدى البنوك، كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية وتحسين ورفع الأداء المصرفي من خلال الحد من المشاكل والأزمات التي تواجه هذا القطاع.

إشكالية البحث :

إعتماداً على هذا الطرح، وضمن إطار الهدف العام للدراسة وإماماً بجوانب الموضوع، إرتأينا صياغة إشكالية بحثنا كما يلي: **"كيف تساهم الحوكمة المصرفية في معالجة المخاطر المصرفية؟"**

هيكلية البحث :

وللإمام بجوانب الموضوع وبلوغاً للأهداف المرسومة سلفاً لهذا الجهد العلمي ومحاولة لمناقشة وتقييم موضوع **دور الحوكمة في معالجة المخاطر المصرفية**، إرتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور رئيسية، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة، حيث تمثلت هذه المحاور فيما يلي.

- الإطار النظري للحوكمة المؤسسية والمصرفية
- نظرة شاملة عن المخاطر المصرفية

■ الحوكمة كآلية لمعالجة المخاطر المصرفية

أولاً : الإطار النظري للحوكمة المؤسسية والمصرفية

1 - تعريف الحوكمة المؤسسية

من أوائل من اهتم بهذا الموضوع هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث قدمت أول تعريف لها عام 1999 بأنها " ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية والرقابة عليها"¹.

كما يعرفها البعض الآخر على أنها :²

■ هي مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.

■ هي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى .

ويرى البعض الآخر على أنها :³

■ هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة و مراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية .

■ هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة، في إطار من الشفافية والمساءلة، والتي تؤدي اتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها وبحسن قدرتها التنافسية بالأسواق.⁴

■ إن حوكمة الشركات هي تعميق دور الرقابة ومتابعة الأداء.⁵

2- الحوكمة المصرفية (تعريفها، أهميتها، مزاياها، أهدافها، والأسباب والدوافع الإعتماد عليها)

1-2 - تعريفها

يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم و أصحاب المصالح مع الإلتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة و بما يحقق حماية مصالح المودعين.⁶ وينعكس ذلك من خلال :⁷

- وضع أهداف البنك؛
- تأدية النشاط اليومي للبنك؛
- الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين؛
- حماية مصالح المودعين؛
- وضع نشاطات وسلوك البنك جنباً إلى جنب مع توقعاته وأهدافه المسطرة والذي سيعمل بأسلوب سليم ومتين وآمن للوصول إلى ذلك.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الحوكمة المؤسسية والمصرفية على حد سواء هي عبارة عن نظام متكامل يحاول التوفيق بين المؤسسة أو المصرف، وبين أصحاب المصالح والأطراف المعنية، وذلك من خلال إرساء قواعد الشفافية والمساءلة والنزاهة وهذا كله من أجل تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً.

2-2- أهمية الحوكمة المصرفية

- يمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجيدة في المصارف في النقاط التالية:⁸
- تعتبر الحوكمة المؤسسية نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك؛
 - تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصراً رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية والعكس إن كانت الحوكمة سيئة خاصة في البنوك يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي وخير دليل على ذلك، ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية؛
 - تلتزم المنشآت الناجحة بمبادئ الحوكمة، كما تقوم بشكل دوري بتقويم النتائج لضمان استمرار فعالية نظم الحوكمة فيها.⁹

2 3 مزايا وفوائد الحوكمة المصرفية

إن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة أبرزها:

- تحسين أداء البنوك،

- ارتفاع قيمتها في السوق، بالإضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة.¹⁰
- كما تفيد الحوكمة الجيدة الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال بالإضافة إلى تجنب حالات الفشل الإداري والمالي، وتزيد من مصداقية القرارات المتخذة من خلال إرساء عنصر الشفافية والثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية .

2 4 أهداف الحوكمة المصرفية

تهدف الحوكمة من خلال قواعدها وضوابطها إلى العديد من الأهداف نلخصها فيما يلي:¹¹

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة.
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين.
- تحقيق الحماية لأموال المودعين.
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك.
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك.

2 5 أسباب ودوافع الاعتماد على نظام الحوكمة المصرفية

وتتزايد أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية لسببين أساسيين هما:¹²

- إن القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول، ومن جهة أخرى فإن المصارف هي من أشد القطاعات حساسية للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية كما أسلفنا سابقاً.

- خضوع القطاع المصرفي عالمياً ومحلياً لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المنظمات ولذلك لكي تستطيع المنظمات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لابد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية مثل بازل 2 وما حملته من ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال متطلبات رقابية أهمها القدرة على مواجهة المخاطر سواء كانت مخاطر ائتمان أو سوق أو مخاطر تشغيل .

3 - مبادئ الحوكمة في المصارف من منظور لجنة بازل 2006

أصدرت لجنة بازل نسخة معدلة من توصياتها و أعمالها السابقة عام 2005 وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في:¹³

- **المبدأ الأول:** ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدراتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك.

- **المبدأ الثاني:** ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمه.
- **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.
- **المبدأ الرابع:** على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته .
- **المبدأ الخامس:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.
- **المبدأ السادس:** على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة
- **المبدأ السابع:** ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف .
- **المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر .¹⁴

ثانيا: نظرة شاملة عن المخاطر المصرفية

1 - مفهوم المخاطرة وإدارة المخاطر المصرفية

1.1 - مفهوم المخاطرة

بشكل عام تعرف المخاطر من المنظور المالي بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أي توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.¹⁵

1.2 - مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

ويقصد بإدارة المخاطر، عملية تحديد وتقويم المخاطر، واختيار وإدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها.¹⁶

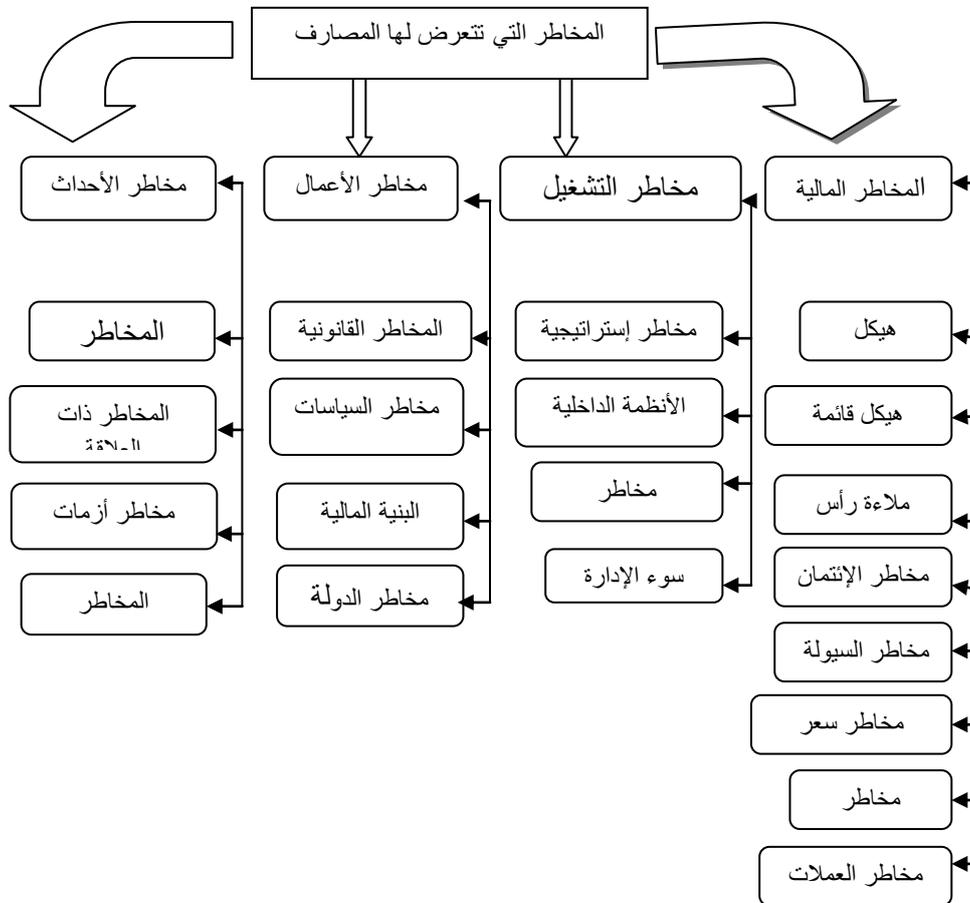
2 - أنواع المخاطر المصرفية

يمكن تلخيص المخاطر المصرفية فيما يلي:¹⁷

- **المخاطر الائتمانية:** إن مفهوم القرض أثبت في كثير من المرات أنه لا يوجد هناك قرض بدون مخاطر، مهما كانت الضمانات المقدمة. فالخطر ملتصق بالقرض والبنكي يجب عليه دائما الحذر من أن لا يتمكن المدين من الوفاء بالتزاماته. ومن أمثلة مخاطر الائتمان أو القروض مثل مخاطر توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك ، أو مخاطر التركيز الائتماني.. الخ .
- **المخاطر القانونية:** وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف؛
- **خطر المردودية:** يهدف المصرف إلى تعظيم الربح وذلك تبعا للطابع التجاري لنشاطه والتخفيض من الخطر بجميع أنواعه، و مركز خطر المردودية ينتج من ارتفاع التكاليف المصرفية والتخفيض في هامش نوع و يتمثل الخطر في هذه الحالة في معدل الفائدة الدائن و المدين و الرصيد بينهما؛

- **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:** يتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموماً ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لأجل متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية؛
 - **مخاطر التشغيل:** متعلقة بأداء الخدمات أو مختلف المنتجات المصرفية، وقد تحدث نتيجة لوجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، أو كنتيجة لأعطال في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات؛
 - **مخاطر الإلتزام:** تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين؛
 - **مخاطر أسعار الفائدة:** وتنشأ من سوء التطابق عند إعادة تسعير الأصول والالتزامات؛
 - **مخاطر العملة:** تنتج من حدوث تغيرات في أسعار الصرف وسوء مقابلة بين قيم الأصول والالتزامات ذات العملات المختلفة.
- والشكل الموالي يبين ويخلص أنواع المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المصارف :

الشكل رقم (1) : أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف



المصدر : علاء فرحان طالب ،ايمان شيحان المشهداني ،مرجع سابق ،ص 55 .

3 -أسباب زيادة المخاطر المصرفية

يرجع السبب في زيادة المخاطر إلى العوامل الآتية :¹⁸

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق .
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية تحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال .التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية .

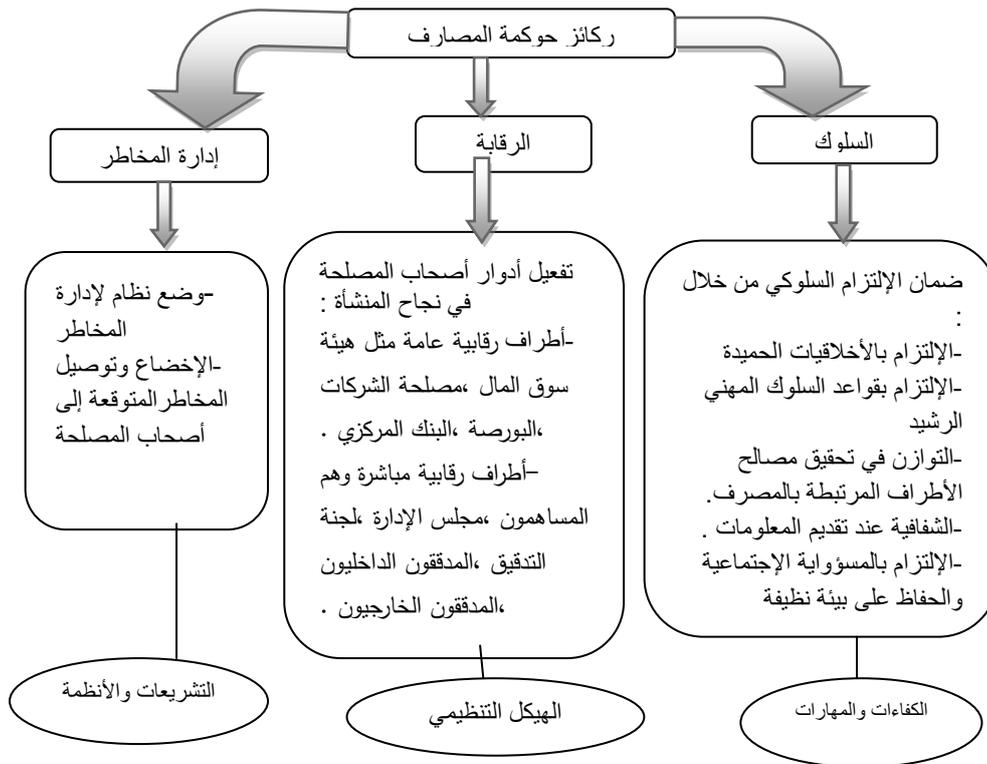
ثالثا : الحوكمة كآلية لمعالجة المخاطر المصرفية

سنطرق في هذا المحور إلى ضرورة إرساء ركائز وقواعد الحوكمة المصرفية لمعالجة المخاطر المصرفية ،بالإضافة إلى التطرق إلى الأعمال التي قامت بها لجنة بازل في مجال حوكمة البنوك من أجل التصدي لهذه المخاطر ،وأخيرا سنحاول التركيز على أهداف الرقابة المصرفية باعتبارها أداة من الأدوات التي تعتمد عليها الحوكمة المصرفية لمعالجة المخاطر المصرفية .

1 - ركائز الحوكمة المصرفية

لكي تتصدى المصارف لمختلف المخاطر والعقبات التي يمكن أن تواجهها عليها أن تستند على الدعائم والركائز الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : ركائز الحوكمة المؤسسية



المصدر : علاء فرحان طالب ،ايمان شيحان المشهداني ،مرجع سابق ،ص 51 .

2 - أعمال لجنة بازل في مجال حوكمة البنوك كدرع واقى لمواجهة المخاطر المصرفية

أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الحوكمة المؤسسية وتشمل هذه الأوراق ما يلي:¹⁹

- مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة سبتمبر 1998 .
 - تحسين شفافية البنك سبتمبر 1998 .
 - إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية سبتمبر 1998 .
 - مبادئ إدارة مخاطر الائتمان ماي 1998 .
- و قد بينت هذه الأوراق حقيقة أن الاستراتيجيات و الأساليب الفنية والتي تعتبر أساسية للحوكمة المؤسسية السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر، حيث تعتبر هذه العناصر كدرع واقى للمخاطر التي يمكن أن تواجه الجهاز المصرفي من بينها ما يلي:²⁰
- توافر دليل عمل و معايير للسلوك الملائم، و نظام لقياس مدى الإلتزام بهذه المعايير.

توافر إستراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوءها قياس نجاح المنشأة ككل، و مدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح التوزيع السليم للمساهمات ومراكز اتخاذ القرار، متضمنا نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة.

- وضع آلية للتعاون و التفاعل بين مجلس الإدارة و الإدارة العليا و مراجعة الحسابات.
 - توافر نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ووظائف إدارة المخاطر.
 - رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك و كبار المساهمين و الإدارة العليا و متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
 - تدفق مناسب للمعلومات سواء إلى داخل البنك أو خارجه.
- كما أشارت ورقة أخرى صادرة عن لجنة بازل خاصة بالحوكمة و الإشراف والرقابة على ما يلي:

- يجب الحصول على موافقة من مجلس إدارة البنك أو إحدى اللجان المختصة و كذلك من الإدارة العليا على كافة النواحي المادية لعمليات التصنيف و التقدير، و يجب أن يكون لدى تلك الأطراف فهم عام عن نظام البنك لتصنيف المخاطر ومفهوم تفصيلي عن التقارير الإدارية المصاحبة.
- يجب أن يكون لدى الإدارة العليا مفهوم جيد عن تصميم نظام التصنيف و كيفية عمله، كما يجب عليها أن توافق على الاختلافات المادية بين الإجراءات الموضوعية والممارسة الفعلية و يجب على الإدارة أيضا أن تتأكد باستمرار من سلامة عمل النظام .
- يجب أن يكون التصنيف الداخلي جزءا أساسيا من عملية التقارير لتلك الأطراف ، ويجب أن تضم التقارير شكل المخاطر وفقا للدرجة و التغيير فيما بين درجات التعرض، وتقدير المعايير ذات الصلة بالنسبة لكل درجة و مقارنة معدلات التعثر

في مقابل التوقعات. وقد يختلف عدد مرات تقديم التقارير طبقاً لأهمية و نوع المعلومات ومستوى الجهلة التي تقدم إليها التقارير .²¹

3 - أهداف الرقابة المصرفية

تمثل أهداف الرقابة المصرفية جزءاً من أهداف الحوكمة في الجهاز المصرفي، حيث وعلى الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا أنه يوجد اتفاق عام على أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية والتي من خلالها تحاول ضبط النظام المصرفي وردع المخاطر المختلفة التي يمكن أن تواجهه، ويمكن تلخيصها فيما يلي :²²

- 3 1. الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:** ويتضمن نقطتين أساسيتين هما . :
- تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعرّضها لحماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل.
 - وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

3 2 - ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: ويكون ذلك من خلال . :

- فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر،
- تقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة،
- تقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

3 3 - حماية المودعين: ويكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

الخاتمة

من خلال ما رأينا نجد أن مفهوم الحوكمة المصرفية أصبح ضرورة لا محال منها لأن الحوكمة بمفهومها العام هي عبارة على نظام يركز على قواعد وآليات تسهر على تحسين ورفع الأداء المصرفي (المالي، الإداري، الأخلاقي....إخ) وذلك من خلال اعتمادها على تطبيق وإرساء مبادئ خاصة والمتمثلة في عنصر الشفافية والنزاهة والثقة المتبادلة بين أصحاب المصالح والأطراف المعنية. وعلى هذا الأساس توصلنا إلى النتائج التالية :

■ يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم الركائز التي يستند عليها القطاع الاقتصادي لمختلف دول العالم وبالتالي سلامة هذا الأخير لن تكون إلا بسلامة القطاع المصرفي وسلامة القطاع المصرفي مرهونة بالتطبيق السليم لنظام الحوكمة المصرفية.

■ تستند الحوكمة المصرفية على قواعد ومبادئ والتي تعتبر بمثابة خريطة توضيحية التي يجب أن تتبعها كل من الجهات والهيئات الرقابية، كذلك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

■ تعمل الحوكمة المصرفية على الحد من المخاطر والمشاكل المصرفية والتصدي للأزمات المالية من خلال إتباعها لأسلوب الرقابة الدورية بالإضافة إلى اعتمادها على تطبيق مقررات بازل.

■ تعمل الحوكمة على نشر روح المشاركة والتعاون بين الأطراف المعنية وبالتالي خلق الشعور بالمسؤولية .

وفي الأخير يمكن أن نقترح بعض التوصيات التي قد نراها قد تساعد على استقرار وسلامة الجهاز المصرفي والتي نوجزها فيما يلي :

● ضرورة اقتناع مختلف الأطراف المعنية بأهمية تطبيق مفهوم الحوكمة المصرفية داخل المنظومة المصرفية .

● تهيئة الأرضية (المادية والمعنوية) حتى تلعب الحوكمة المصرفية دورها بشكل فعال في مواجهة المخاطر المصرفية .

● ضرورة التركيز على المراقبة الدورية للعملية التسييرية للبنك حتى تسهل عملية المساءلة المحاسبية، وكذلك لتفادي الأخطاء الواردة.

● القضاء على الازدواجية في اتخاذ القرارات حتى يتحمل كل فرد على حدا نتائج قراراته .

● تقسيم وتحديد المهام والمسؤوليات على مختلف المستويات الإدارية للبنك حتى تسهل عملية المساءلة والمحاسبة لمختلف الأفراد الموكلين بهذه المهام .

● الفصل النهائي بين المهام الإشرافية والرقابية من جهة والتنفيذية من جهة أخرى.

● وضع قنوات اتصال بين مختلف المستويات الإدارية للبنك حتى تكون هناك شفافية تامة عند اتخاذ القرار .

● ضرورة الإقتناع بأن سلامة الجهاز المصرفي مرهونة بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المصرفية .

الهوامش

- 1 - علاء فرحان طالب ،ايمن شيحان المشهداني ،الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والإستراتيجي للمصارف ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،ط1 ،2011،ص24
- 2 - محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2006،ص15 .
- 3 - عبد الوهاب نصر علي ،شحاته سيد شحاته،مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة)،الإسكندرية ،2006، ص26 .
- 4 - أحمدعلي خضر ،حوكمة الشركات ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،ط1، 2012 ،ص86 .
- 5 - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ ،جمهورية مصر العربية ،ماي 2007 ،ص7 .
- 6 - حبار عبد الرزاق ،الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي -حالة دول شمال إفريقيا- مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع ،ص80 .
- 7 - فاتح دبله ،سارة بركات ،الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الأزمات المالية والمصرفية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،ص516 .
- 8 - حوحو فطوم ،مرغاد لخضر ،دور الحوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السادس عشر ،ديسمبر 2014 ،ص53 .
- 9 - الإتحاد الدولي للمحاسبين ،تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت ،ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين :الرياض ،2011 ص8 .
- 10 -فاتح دبله ،سارة بركات ،ص517
- 11 -شريف عمر ،دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،أيام 20- 21 أكتوبر 2009 ،ص7 .
- 12 -عبد الرزاق الشحادة ،سمير ابراهيم البرغوثي ،ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية ،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،أيام 20-21 أكتوبر 2009 ،ص7 .
- 13 -حبار عبد الرزاق ،مرجع سابق ، ص87
- 14 -مقدم وهيبه ، احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات المالية ،على الموقع www.Iefpedia.com/arab consulté le 11/08/2013 á 18 h :
- 15 -سليمان ناصر ،ربيعة بن زيد ،دور الحوكمة في إدارة المخاطر الصكوك الإسلامية ،المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات ،شلف ،يومي 19و20 نوفمبر 2013 ،ص20-21 .
- 16 -حوحو فطوم ،مرغاد لخضر ، مرجع سابق ،ص57 .
- 17 -حوحو فطوم ،مرغاد لخضر ،نفس المرجع ،ص56-57
- 18 -بن علي بن عزوز ،مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي ،مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 5 ،شلف ،ص107 .
- 19 -معراج عبد القادر ،الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في ارساء قواعد الشفافية،جامعة الأغواط ،ص10 .

- 20 - عبد الكريم قندوز ، بومدين نورين ، دور الحوكمة في الحد من التعثر المصرفي، الملتقى الوطني حول: "الحكومية المؤسسية" جامعة سيكدة ، ص 5 .
- 21 - حبار عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص 84-85 .
- 22 - شريقي عمر ، مرجع سابق ، ص 7 .